

ICANN | GAC

اللجنة الاستشارية الحكومية

ICANN73 منتدى المجتمع الافتراضي، 14 مارس/أذار 2022

البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية GAC – منتدى المجتمع الافتراضي ICANN73¹

تم صياغة البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية في ICANN73 والموافقة عليه عن بُعد أثناء منتدى المجتمع الافتراضي ICANN73. تم تعميم البيان على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مباشرة بعد الاجتماع لإتاحة الفرصة لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمراقبين للنظر فيه قبل النشر، مع مراعاة الظروف الخاصة لاجتماع افتراضي. ولم ترد أي اعتراضات خلال الإطار الزمني المتفق عليه قبل النشر.

1. مقدمة

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) عبر المشاركة عن بُعد، في الفترة من 7 إلى 10 مارس/أذار 2022. وفقاً لقرار مجلس إدارة ICANN² الصادر بتاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 استجابةً لحالة الطوارئ الصحية العامة ذات الاهتمام الدولي التي يفرضها التفشي العالمي لكوفيد-19، نُقل اجتماع ICANN73 من اجتماع شخصي في سان خوان، بورتوريكو إلى اجتماع ICANN بالمشاركة عن بُعد فقط.

حضر الاجتماع ثلاثة وسبعون (73) عضوًا من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى ثمانية (8) مراقبين.

عُقد اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كجزء من المنتدى المجتمعي الافتراضي في ICANN73. وعُقدت جميع جلسات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC العامة وجلسات مجموعات العمل كاجتماعات مفتوحة.

وتود اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الإشارة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أثناء الجلسة العامة الافتتاحية للجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الإجراء الذي اتخذته روسيا ضد أوكرانيا والطلبات ذات الصلة من أوكرانيا إلى ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية GAC³.

ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بقرار مجلس إدارة ICANN الذي يخصص دعمًا ماليًا طارئًا للوصول المستمر إلى الإنترنت⁴.

¹ البيانات الرسمية السابقة للجنة الاستشارية الحكومية GAC متوفرة على: <https://gac.icann.org/>

² راجع القرار رقم 2021.11.04.02 على <https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2021-11-04-en>

³ تتوفر البيانات في نص الجلسة المدون على: <https://gac.icann.org/sessions/icann73-session-1-gac-opening-plenary>. تمت الإشارة

إلى طلب أوكرانيا إلى ICANN (متاح على: <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/fedorov-to-marby-28feb22-en.pdf>) في رسالة بريد إلكتروني إلى قائمة المراسلات الإلكترونية للجنة الاستشارية الحكومية GAC، في نفس اليوم، بطلب عقد اجتماع فوري للجنة

⁴ <https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2022-03-06-en>

الاجتماع مع مجلس إدارة ICANN

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجلس إدارة ICANN وناقشوا ما يلي:

- أولويات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لعام 2022
- اقتراحات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لتعزيز تنفيذ التوصيات من عمليات وضع السياسات والمراجعات المستقلة
- توصيات مراجعة فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق SSR2
- إطار عمل المصلحة العامة العالمية (GPI)
- بيانات التسجيل (بما في ذلك نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)، واتفاقيات حماية البيانات بين ICANN والأطراف المتعاقدة، ودقة بيانات التسجيل)

ردود مجلس إدارة ICANN على أسئلة وبيانات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقدمة خلال الاجتماع متوفرة في النص المدون لاجتماع مجلس إدارة ICANN/اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الملحق بهذه الوثيقة.

الاجتماع مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع أعضاء من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC وناقشوا ما يلي:

- عمليات المصلحة العامة
- القبول الشامل وأسماء النطاقات المدوّلة
- نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) المقترح
- تنسيق اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية الحكومية GAC على المستوى الوطني

الاجتماع مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع أعضاء من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO وناقشوا ما يلي:

- مرحلة التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD
- مرحلة التصميم التشغيلي للجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة
- انتهاك نظام اسم النطاق DNS
- العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP حول الآليات التصحيحية لحماية الحقوق للمنظمات الدولية الحكومية IGO
- دقة بيانات التسجيل
- النطاقات العامة المغلقة

الاجتماع مع منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد (ccNSO)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع أعضاء من منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO وناقشوا ما يلي:

- عملية وضع السياسات لمنظمة دعم الأسماء العامة لرمز البلد الثالثة ccPDP3 حول آليات المراجعة
- عملية وضع السياسات لمنظمة دعم الأسماء العامة لرمز البلد الرابعة ccPDP4 حول أسماء النطاقات المدوّلة
- أنشطة منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO ذات الصلة بانتهاك لنظام اسم النطاق DNS

شارك أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الجلسات المجتمعية ذات الصلة المقررة كجزء من ICANN73، بما في ذلك ما يتعلق بإطار عمل المصلحة العامة العالمية وانتهاك نظام اسم النطاق DNS.

III. الشؤون الداخلية

1. عضوية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

يوجد حاليًا 179 دولة ومنطقة عضوًا في اللجنة الاستشارية الحكومية و38 منظمة مراقبة.

2. قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

تشكر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نواب الرئيس المنتهية ولايتهم، جورج كانسيو (سويسرا)، جاك روديجو، غويومدي راغنيمبندا (بوركينافاسو)، بوا هنتر (جزر كوك) على دعمهم وإسهامهم القيمين في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال فترتين مدتهما عام واحد.

تمثل نهاية اجتماع ICANN73 بداية فترة جديدة لنواب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC القادمين، كجزء من فريق قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المكون على النحو التالي:

- منال إسماعيل (مصر) (رئيسًا)
- بار برومارك (نيوي)
- فرانسيس أوليفير كوباهيرو (بوروندي)
- شي يونغ تشانغ (جمهورية كوريا)
- جايديب كومار ميشرا (الهند)
- أولاف بيرغستروم (السويد)

3. مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

• مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) التابعة للجنة الاستشارية الحكومية GAC

واصلت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG التابعة للجنة الاستشارية الحكومية GAC عملها لمكافحة انتهاك نظام اسم النطاق DNS وتعزيز الوصول الفعال إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. قادت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG جلسة لتحديث اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS والتي تضمنت:

(1) عرض من أحد مؤلفي دراسة صدرت مؤخرًا حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS بتكليف من المفوضية الأوروبية؛ و(2) تحديثات حول المبادرات المختلفة من مؤسسة ICANN والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO والكيانات الخاصة للبحث في انتهاك نظام اسم النطاق DNS وتقييمه والتخفيف من حدته؛ و(3) عرض متابعة من اليابان بخصوص مشتري أسماء النطاقات الخبيثة والاستراتيجيات التي يستخدمونها لتجنب الكشف والمسؤولية. أشارت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG أيضًا إلى تركيزها المستمر على انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وناقشت الخطوات المحتملة للمضي قدمًا التي تشمل تقييم كيفية تحسين أحكام العقد للاستجابة لانتهاك نظام اسم النطاق DNS.

واصلت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG مشاركتها النشطة لدعم مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصغيرة من خلال المشاركة في فريق مراجعة تنفيذ المرحلة 1، وفريق المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لتحديد الدقة، وفريق المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الصغير الذي يناقش تقييم التصميم التشغيلي (ODA) لتوصيات المرحلة 2 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP لمؤسسة ICANN. وأكدت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG على أهمية بيانات التسجيل الدقيقة للردع والتحقيق في انتهاك نظام اسم النطاق DNS. وأبرزت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG أن تقييم التصميم التشغيلي ODA أثار العديد من الأسئلة حول الاستخدام والتكاليف المتوقعة وأشار إلى إمكانية أن تكون التجربة إضافة قيمة يمكن أن تقلل من المخاطر الإجمالية من خلال استخدام نموذج أولي لتقليل المجهول بالنسبة للمخاوف الفنية والتشغيلية المحددة."

وخلال اجتماع ICANN73، أجرت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG مناقشات مع: مؤسسة ICANN التي تضم ممثلين عن مكتب المسؤول الفني الأول، وفريق الأمن والاستقرار والمرونة، والنطاقات العالمية والاستراتيجية والامتثال التعاقدية، واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)، ومجموعات أصحاب المصلحة للسجلات وأمناء السجلات (RrSG و RYSG)، ومجموعة أصحاب المصالح التجارية (CSG).

● مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي (HRILWG)

استعرضت مجموعة العمل وثيقة اقتراح وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول التوصية 1.1 لمسار العمل 2، بشأن تعريف التنوع، وخاصةً فيما يتعلق بكل عنصر من عناصر التنوع السبعة المحددة في التقرير. وأخذت مجموعة العمل في الاعتبار العنصر الإضافي الذي اقترحتة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يتعلق بالتنوع في وجهات النظر، وسوف تشارك الوثيقة مع مجموعة التنسيق المجتمعية (CCG) المشكلة حديثاً للمناقشة على مستوى المجتمع في المستقبل.

● مجموعة عمل تقييم المبادئ التشغيلية للجنة الاستشارية الحكومية (GOPE WG)

تم إطلاع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على الأنشطة الأخيرة التي نفذتها مجموعة عمل تقييم المبادئ التشغيلية للجنة الاستشارية الحكومية GOPE WG بما في ذلك خطة العمل المحدثة وإطار العمل المحدث لتوجيهات مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وقدم أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تعليقات أولية على هذه التوجيهات مع الدعوة لمزيد من التعليقات. اعتمدت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خطة العمل⁵ لعام 2022-2023، التي حددت أولويات مجموعة العمل لإنهاء إطار العمل لتوجيهات مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قبل البدء في مراجعة مبادئ تشغيل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وسيجتمع أعضاء مجموعة عمل تقييم المبادئ التشغيلية للجنة الاستشارية الحكومية GOPE WG فيما بين الاجتماعات وسيشاركون التطورات ذات الصلة مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC قبل اجتماع ICANN74.

⁵<https://gac.icann.org/work-plans/GOPE-WG-Work-Plan-2022-2023.pdf>

1. إطار عمل المصلحة العامة العالمية

تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أهمية دمج اعتبارات المصلحة العامة العالمية (GPI) في وضع السياسات واتخاذ القرار في ICANN⁶. وتعد المصلحة العامة العالمية GPI ذات أهمية خاصة للجنة الاستشارية الحكومية GAC، التي تعمل على النظر وتقديم المشورة بشأن مسائل السياسات العامة ضمن اختصاص ICANN. وبالتالي ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بوضع أداة يمكن أن تساعد في ضمان تضمين المصلحة العامة العالمية GPI في السياسة في ICANN، وكانت مناقشات إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI خلال ICANN73 خطوة أولى جيدة نحو هذا الهدف. ويمكن تكييف إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI وتطبيقه من قبل جميع اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة في عملهم، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال عملية وضع واعتماد توصيات السياسات والقرارات والتعليقات العامة. ويجب أن يتم النص صراحةً على شرط الشمولية المنصوص عليه في بنود التأسيس في إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI.

تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التطبيق الأولي للمصلحة العامة العالمية GPI على تقييم التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ODA يبدو أنه كان محدودًا. ومن المهم ألا تؤخذ اهتمامات المصلحة العامة في الاعتبار فحسب، بل يتم التعامل معها بصورة فعالة. على سبيل المثال، أحد اهتمامات المصلحة العامة المحددة خلال مداوولات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) في المرحلة 2 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP التي تتعلق بتصنيف تهديدات الأمن السيبراني (بما في ذلك التهديدات لحماية المستهلك) كأولوية رقم 3 (الأولوية الأقل). وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والعديد من مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى إلى أن هذه الأولوية المنخفضة "قد لا تكون كافية لمعالجة واقع التهديدات الخطيرة عبر الإنترنت وكذلك بطيئة جدًا في تسليم البيانات بسرعات لتلبية احتياجات الأمن التشغيلي".⁷ وعلى الرغم من المخاوف،⁸ خلص تقييم التصميم التشغيلي إلى أن المجتمع "نظر في اعتبارات المصلحة العامة وعالجها" في حيثيات توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD⁹. تشجع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تطبيق أكثر شمولاً لإطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI في تقييم التصميم التشغيلي ODA لمرحلة التصميم التشغيلي للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة. وستتابع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC عن كثب وضع إطار عمل المصلحة العامة العالمية GPI الجاري في المستقبل.¹⁰

⁶ المصلحة العامة العالمية GPI منصوص عليها في لوائح ICANN وتأكيد الالتزامات وبنود التأسيس المتاحة على:

<https://www.icann.org/resources/pages/governance/governance-en>

و <https://www.icann.org/resources/pages/governance/aoc-en>

⁷ راجع [تقييم التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD](#)، صفحة 103

⁸ راجع التوصيتين 6 و10 من التقرير النهائي للمرحلة 2 بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD المتاحة على

<https://www.icann.org/en/blogs/details/epdp-phase-2-team-publishes-final-report-10-8-2020-en>

⁹ راجع [تقييم التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD](#)، صفحة 104

¹⁰ يتماشى هذا مع نتائج التجربة (تقييم التصميم التشغيلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ODA، صفحة 104) التي بموجبها ستكون ممارسة المصلحة العامة العالمية GPI أكثر فاعلية عندما يتم تشغيل إطار العمل في البداية كجزء من وضع التوصيات، بدلاً من مراجعة ما بعد الأمر الواقع.

2. الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة

ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، وتلقت تحديًا من مؤسسة ICANN حول الوضع الحالي لمرحلة التصميم التشغيلي (ODP) فيما يتعلق بتوصيات السياسة في التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات (PDP WG) التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة. وستستمر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الحفاظ على قنوات الاتصال المفتوحة مع مؤسسة ICANN طوال مرحلة التصميم التشغيلي ODP، مع توفير الإسهام حسب الاقتضاء أثناء مراحل التشاور مع المجتمع.

عقب دعوة من مجلس إدارة ICANN لحوار إدارته للجنة الاستشارية الحكومية GAC والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بهدف استكشاف طريقة مقبولة للأطراف للمضي قدمًا بشأن النطاقات العامة المغلقة، تعترم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الاستجابة بشكل إيجابي، مشيرةً إلى استعدادها للإسهام في هذا الجهد. وستواصل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشاركة في السعي نحو حل وسط يتعلق بطلبات النطاقات العامة المغلقة في الجولة القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، بما يتماشى مع البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في بكين حيث "يجب أن يخدم الوصول الحصري إلى السجل هدفًا للمصلحة العامة".¹¹

3. دقة بيانات التسجيل

تظل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كما أكدت في البيان الرسمي الصادر في اجتماع ICANN72، ملتزمة بالعمل ضمن فريق تحديد الدقة الذي أطلقته المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وتكرر التأكيد على أن الحفاظ على بيانات تسجيل اسم النطاق الدقيقة عنصر مهم في منع انتهاك نظام اسم النطاق DNS والتخفيف من حدته. تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا إلى أنه يجب مراعاة الحفاظ على الدقة جنبًا إلى جنب مع تأثير أي سياسة على احتياجات الخصوصية لجميع المشاركين، بما في ذلك المشاركين الذين لديهم احتياجات خصوصية معززة.

أسهمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بنشاط في الممارسات المرتبطة بالتعيينات 1 و2 والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ضمن فريق تحديد النطاق¹²، بما في ذلك الإسهامات في تحليل الفجوة للفريق وقياس الدقة ومناقشات تعريف عمل الدقة. شددت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في هذه المناقشات على أهمية مساءلة الأطراف المتعاقدة عن امتثالها لمتطلبات الدقة الحالية، فضلًا عن أهمية زيادة الشفافية حول الامتثال، من أجل إثراء التحليل القائم على الأدلة لهذه القضايا. وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بمزيد من المناقشة فيما يتعلق بما إذا كان يمكن زيادة المساءلة والشفافية في الدقة وكيف يمكن ذلك، بما في ذلك من خلال احتمال إعادة تشغيل نظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لمؤسسة ICANN أو في وضع برامج جديدة.

تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى ذلك أنه عند محاولة الحصول على تعريف عملي للدقة، فإن متطلبات بند المواصفة لبرنامج دقة نظام WHOIS في عقد أمين السجل ليست الاعتبار الوحيد. لكن في الواقع، يجب أخذ مجمل المتطلبات التعاقدية الحالية في الاعتبار، بالإضافة إلى الإرشاد الصادر عن امتثال ICANN. وقد قدم قسم الامتثال إسهامًا يشير إلى أن متطلبات الدقة لا تقتصر على الدقة التركيبية والتشغيلية ولكن يمكن أن تعالج أيضًا أمثلة حيث تكون بيانات التسجيل غير دقيقة بشكل واضح، مثل اسم المشترك. ويعد اسم النطاق الدقيق من الناحية التركيبية والقابل للتشغيل ضروريًا ولكنه غير كافٍ لتحديد الدقة. ويجب أن تتضمن "الدقة" أيضًا النظر في الأغراض التي حددتها مؤخرًا العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP والتي

¹¹ راجع الملحق الأول الضمانات بشأن نطاقات gTLD الجديدة، الفئة 2، سياسات التسجيل المقيدة، الوصول الحصري في البيان الرسمي للجنة الاستشارية

الحكومية GAC الصادر في بكين <https://gac.icann.org/contentMigrated/icann46-beijing-communicue>

¹² راجع تعليمات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على

<https://community.icann.org/display/AST/2.+Council+Instructions+to+Scoping+Team>

تُجمع¹³ البيانات من أجلها مثل القدرة على "تخصيص" نطاق لمالكه، و"المساهمة في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق وفقًا لمهمة ICANN".

تظل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ملتزمة بالمساعدة في تسليم جميع مهام المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الأربع في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ومع ذلك، إن كان فريق التحديد غير قادر على الاتفاق على تعريف الدقة وما يجب قياسه، فيمكن لفريق التحديد على الأقل دراسة القيود (على سبيل المثال، القانونية والمالية والعملية) الموجودة لقياس وفحص الدقة وإصدار تقرير يوصي بوضع سياسات إضافية لسياسات الدقة التي من شأنها التغلب على هذه القيود.

4. تنفيذ توصيات المرحلة 1 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP

تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مشورتها السابقة في البيان الرسمي لاجتماع ICANN66 الصادر في مونتريال ومتابعة المشورة السابقة في البيانات الرسمية لاجتماعات ICANN70 و71 و72 فيما يتعلق بالمرحلة 1 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD وطلب "خطة عمل مفصلة تحدد الجدول الزمني الواقعي المحدث لإكمال عملها".

ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بخطة العمل المفصلة التي قدمتها مؤسسة ICANN إلى فريق مراجعة التنفيذ IRT قبل اجتماع ICANN73 وتشير إلى أن اتفاقيات حماية البيانات (DPA) المتوقعة بين مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة كانت "تخضع لمفاوضات تستغرق وقتًا طويلاً" وهي جزء من المناقشات "التي قد تؤدي إلى طريق مسدود".

ونظرًا لأن اتفاقيات حماية البيانات DPA في شكلها النهائي تبدو أنها على المسار الحاسم لاستكمال تنفيذ توصيات سياسة المرحلة 1 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تطلب من مجلس إدارة ICANN دعم المؤسسة في استكمال هذا العنصر لتمكين الانتهاء في الوقت المناسب لفريق مراجعة التنفيذ IRT للمرحلة 1.

5. الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS

ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC دراسة حديثة حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS قدمته المفوضية الأوروبية. وتوفر هذه الدراسة العديد من دراسات الحالة القيمة، وتوضح الجهات الفاعلة المختلفة في منظومة الإنترنت، وتقدم توصيات حول كيفية استجابة الجهات الفاعلة المختلفة (على سبيل المثال، السجلات، أمناء السجلات، الوكلاء، مزودي الاستضافة، المشتركين وما إلى ذلك) لانتهاك نظام اسم النطاق DNS الذي تحدث ضمن الطبقات المختلفة لنظام اسم النطاق DNS. وفي حين أن جميع الأنشطة الضارة أو غير القانونية التي تغطيها الدراسة تقع ضمن اختصاص ICANN، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC هي مكان مهم للحكومات لمناقشة انتهاك نظام اسم النطاق DNS والعمل نحو الحلول التي يمكن تحقيقها داخل ICANN وخارجها.

أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى ذلك عن تقديرها للتقرير النهائي لمجموعة الدراسة الفنية لمبادرة تيسير أمن نظام اسم النطاق DNS، بتكليف من رئيس ICANN التنفيذي، التي تناولت حوادث الأمن الواقعية التي تستهدف البنية التحتية لنظام اسم النطاق DNS والإجراءات الموصى بها لمؤسسة ICANN لتسهيل وتعزيز الأمن. وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى الأبناء المتعلقة بالإطلاق القادم لأداة التبليغ عن انتهاك نظام اسم النطاق المركزية (CART)، كما وضعها معهد انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وأعربت عن اهتمامها بتلقي معلومات أكثر تفصيلاً حول هذه الأداة عندما تصبح متاحة.

¹³ راجع التوصية 1 في التقرير النهائي للمرحلة 1 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP حول بيانات تسجيل نطاقات gTLD الجديدة على:

<https://gns0.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf>

بناءً على مناقشات اجتماع ICANN72 حول موضوع "التنقل بين أمناء السجلات"، حيث يتجنب المشتركون عواقب انتهاك نظام اسم النطاق DNS عن طريق نقل أسماء نطاقاتهم إلى أمين سجل مختلف، ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السيناريو الذي بموجبه المشترك الذي يبدو أنه نفسه متورط في عدة تسجيلات لأسماء نطاقات منتهكة مختلفة لدى أمين السجل نفسه. ويمكن أن تساعد دقة بيانات التسجيل، بالإضافة إلى التدقيق الفعال والمستمر لأمناء السجلات من خلال امتثال ICANN، في تقليل هذا النوع من انتهاك نظام اسم النطاق DNS. وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التعاون مع المجموعات الأخرى وبرامج الإخطار الموثوق بها، من بين العديد من الخيارات قيد المناقشة حاليًا داخل مجتمع ICANN، تستحق مزيدًا من الدراسة.

أخيرًا، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى الجلسة العامة لمجتمع ICANN73 حول "تطوير حوار انتهاك نظام اسم النطاق DNS"، التي ركزت على أسماء النطاقات الضارة مقابل أسماء النطاقات المخترقة. تم الاتفاق عالميًا على أن التمييز مهم، وتدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المجتمع لاستكشاف الفرص التي أبرزت في الجلسة لمزيد من العمل لتعطيل انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

6. القبول الشامل

تمت مناقشة القبول الشامل (UA) وعمل المجموعة التوجيهية للقبول الشامل (UASG) خلال اجتماع ICANN73 في جلسة مجتمعية "تحقيق القبول الشامل - الطريق في المستقبل"، والتي تم فيها تمثيل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وفي اجتماع مشترك للجنة الاستشارية الحكومية GAC / اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC. وعلى الرغم من أن المناقشات أشارت إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه في السنوات القليلة الماضية في قبول النصوص غير اللاتينية، إلا أنها سلطت الضوء أيضًا على العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ولضمان أن جميع أسماء النطاقات، بما في ذلك نطاقات المستوى الأعلى TLD الجديدة الطويلة وأسماء النطاقات المدوّلة IDN وعناوين البريد الإلكتروني يتم التعامل معها على قدم المساواة ويمكن استخدامها من قبل جميع التطبيقات والأجهزة والأنظمة التي تدعم الإنترنت، فهذا العمل يقع على عاتق العديد من الجهات الفاعلة المختلفة بما في ذلك الحكومات. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالاقتراح المقدم من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC لمبادرة تعاونية مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (على وجه الخصوص، ربما معالجة أين يمكن للحكومات أن تقوم بالمزيد فيما يتعلق بتوفير الخدمات). كما ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالعرض الذي قدمه الدكتور آجاي ديتا (رئيس المجموعة التوجيهية للقبول الشامل UASG) لمناقشة عمل المجموعة التوجيهية للقبول الشامل UASG مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في اجتماع ICANN74.

7. الاجتماع القادم

من المقرر أن تجتمع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بعد ذلك خلال منتدى السياسات في ICANN74 بتاريخ 13-16 يونيو/حزيران 2022.

ICANN73 | منتدى المجتمع الافتراضي – جلسة مشتركة: مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية
الثلاثاء 9 مارس/أذار 2022 – من الساعة 09:00 إلى الساعة 10:00 بالتوقيت الأطلسي القياسي

غولتن تيببي:

ستبدأ الآن هذه الجلسة، شكرًا.

طابت أوقاتكم أينما كنتم.

مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس إدارة ICANN خلال اجتماع ICANN73 الجاري انعقادها يوم الأربعاء الموافق 9 مارس/أذار في تمام الساعة 13:00 بالتوقيت العالمي المنسق. إدراكًا بأن هذه جلسات عامة وأن أعضاء آخرين من مجتمع ICANN قد يكونوا حاضرين معنا، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وموظفي الدعم يهيئون بجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كتابة أسمانكم والجهة التي تمثلونها في مربع الدردشة. وهذا لأجل إعداد سجلات حضور دقيقة.

ولضمان شفافية المشاركة في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN، نرجو منكم تسجيل الدخول إلى جلسات Zoom باستخدام الاسم بالكامل. وقد يتم حذفك من الجلسة إذا لم تقم بتسجيل الدخول من خلال استخدام اسمك بالكامل

وإذا كنتم ترغبون في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فالرجاء كتابته في مربع الدردشة من خلال بدء وإنهاء عبارتكم بكلمة <سؤال> أو <تعليق> وفق ما هو موضح في مربع الدردشة. توجد الميزة في الجزء السفلي من نافذة برنامج زوم Zoom. وتشمل الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية كافة لغات الأمم المتحدة الست بالإضافة إلى اللغة البرتغالية. يمكن للمشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر فوق أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط الأدوات في برنامج زوم Zoom. عند الرغبة في التحدث، من فضلك ارفع يدك. فبمجرد أن ينادي عليك القائم بتسيير الجلسة، يرجى إلغاء كتم الصوت والتفضل بالحدِيث.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

ويرجى ذكر الاسم واللغة التي ستتحدث بها في حال كنت ستتحدث بلغة أخرى سوى الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة. ويرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عندما تتحدث.

وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمنظمة ICANN. في حالة حدوث انقطاع أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكم صوت جميع المشاركين. سوف يتم تسجيل هذه الجلسة وسيتم توفير جميع المواد على صفحة اجتماع ICANN73. بذلك أود أن أترك الكلمة لمنال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. منال، إليك الكلمة، تفضلتي.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، غولتن. طابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم.

مرحبًا بكم في الاجتماع الثنائي بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية. أود أن أبدأ بالترحيب بجميع أعضاء مجلس الإدارة في غرفة Zoom الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية. وكما هو المعتاد دائمًا، نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للحوار المنعقد مع مجلس الإدارة. وقد تم تخصيص ساعة واحدة لهذه الجلسة اليوم ولدينا جدول أعمال كامل كما ترون على الشاشة. لكن قبل أن نبدأ أود أن أحيل الكلمة إلى مارتن لإلقاء الملاحظات الافتتاحية.

مارتن بوتزمان: شكرًا لك، منال، وشكرًا للجنة الاستشارية الحكومية على دعوتنا لهذا المحفل غير الرسمي الذي اعتدنا عليه خلال الاجتماعات، لكننا نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا لأن هذه فرصة لتبادل الآراء والاستماع إلى بعضنا الآخر والتعلم من بعضنا الآخر والقيام بذلك بغرض خدمة مصلحة ICANN.

والحوار المنعقد مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC يحظى بأهمية كبيرة للغاية، لأننا نؤمن ونقدر وجود العديد والعديد من الحكومات الراغبة في مشاركة ما لديها من حكمة ونصائح، نصائح إلى ICANN تساعدنا على وضع تلك الجوانب في الحساب بشكل واضح.

ومن ثم بالنسبة لليوم، هناك عدد من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لنا جميعًا. وأنا أتطلع إلى إحراز تقدم في هذه المسألة معًا، وأنا ممتن لحضوري معكم هنا. وسوف تستمعون إلى ردود أولية من بعض أعضاء مجلس الإدارة حول بعض الموضوعات في مكان المناسب، وأنا في حقيقة الأمر أتطلع إلى ما هو أبعد من تلك المناقشة المنفتحة. إذن، منال؟

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. نعم، شكرًا جزيلاً لك، مارتين. إذن لدينا بالفعل سؤالان من مجلس الإدارة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ولدينا ثلاثة جوانب محددة من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وبها ستة أسئلة على ما أعتقد. ولنبدأ معكم من خلال السؤال الأول الذي يسأل عن الأولويات الرئيسية للجنة GAC للعام 2022 وكيف تساعد هذه الأولويات في تحقيق الأهداف المشتركة لـ ICANN وفق ما تم التعبير عنه في الخطة الاستراتيجية وأيضًا كيف يمكن للمجتمع وللمجلس الإدارة والمنظمة المضي قدمًا معًا من أجل تحقيقها.

وإذا ما انتقلنا إلى الشريحة التالية، وأتمنى أن نتاح لنا فرصة استعراض رد GAC المجمع على هذا. وسوف أحاول أيضًا أن أوفر على الجميع القراءة كلمة بكلمة، بل أريد فقط أن أعطيكم خلاصة رد GAC المجمع حول الأولويات الأهم والتي تشتمل على الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة والحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وتقرير وتحديد نظام الوصول المناسب لبيانات التسجيل. ونعتقد أن هذه الأولويات الخاصة بلجنة GAC تسهم في الأهداف الاستراتيجية وهي على وجه التحديد تقوية أمن نظام أسماء النطاقات وتحسين فاعلية نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN المخصص للحكومة.

فكل هذه القضايا تتأثر بتوقع وطموح أكبر يتمثل في أن يحقق نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الشامل والتمثيلي الخاص بـ ICANN نتائج فعالة وفي الوقت المناسب من شأنها خدمة المصلحة العامة.

ومن ثم، سأتوقف مؤقتًا لأري ما إذا كانت هناك أي متابعة هنا من زملائي في لجنة GAC أو أي ردود أفعال أولية من أعضاء مجلس الإدارة قبل الانطلاق إلى السؤال الثاني.

وإن لم يكن هناك أي منها، فلو انتقلنا إلى الشريحة التالية، نجد أن السؤال الثاني يسأل عن ماهية الاقتراحات، إن وجدت، التي يمكن أن تكون لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لتعزيز فاعلية ICANN وكفاءتها فيما يتعلق بعملية التنفيذ بعد اعتماد عملية وضع سياسات PDP أو توصيات مراجعة، وإذا ما انتقلنا إلى الشريحة التالية مرة أخرى التي تلخص مرة أخرى ما تم تجميعه من زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وهي في الأغلب أربع نقاط هنا.

أولاً، التأخيرات الطويلة بين إطلاق عملية وضع السياسات، والانتهاج من هذه العمليات، وإتمام التنفيذ التالي قد يؤدي إلى سياسات عتيقة الطراز في الوقت الذي يتم فيه الانتهاء من تنفيذها فعليًا.

وثانيًا، فيما يخص أهمية متابعة مسار إنجازات التنفيذ التي يمكن أن تساعد في تحديد الصعوبة أو حالات التأخير، وتستدعي إجراءات تصحيحية. وقد تمت الإشارة إلى مثالين في هذا السياق، فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وتوصيات فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات حيث إن لوحات الإعلانات التي يجري تحديثها بانتظام من شأنها المساعدة في مراقبة أعمال التنفيذ.

كما أن -- فيما يخص النقطة الثالثة، فهي تتعلق بتوصيات سياسة ما قبل التنفيذ حيث يبدو بالنسبة لبعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن النصيحة القادمة من اللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كان لها أثر طفيف على صياغة التوصيات حيث يوجد تضارب بين توصيات سياسات منظمات الدعم ونصائح اللجان الاستشارية -- متى ما كان هناك تضارب فإن مجلس الإدارة يتشاور مع المجتمع، ويتمثل ذلك في الغالب في منظمة دعم الأسماء العامة من أجل التوصل إلى طريقة لحل هذا الخلاف.

وإذا انتقلنا إلى الشريحة التالية حول النقطة الأخيرة قبل الدخول في السؤال الثالث، فبالإضافة إلى ذلك، هناك أسئلة حول كيفية تعامل مجلس الإدارة مع مشورة GAC عندما تتضمن تلك النصيحة أعمال سياسة محتملة من قبل منظمة دعم الأسماء العامة أو قطاعات أخرى من المجتمع. على سبيل المثال، عندما أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نصيحة حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، تمثل رد مجلس الإدارة في أنه بما أن هذه ليس مشكلة تخص مجلس الإدارة، فلا يمكن أن تؤثر على النصيحة.

وبهذا إذن -- فقد أدت هذه المناقشة إلى عدد من الأسئلة ذات الصلة، فاسمحوا لي أن -- هل تودون أن أتوقف بعد كل سؤال أو ربما أقل الأسئلة الثلاثة وبعد ذلك يمكنكم التعليق على الثلاثة؟

ربما يكون الأمر تفاعلياً أكثر لو توقفت بعد كل سؤال.

مارتن بوتزمان:

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

حسنًا، سأفعل. إذن السؤال الأول، ما هي قيمة مشورة

GAC فيما يتعلق بتوصيات سياسة GNSO؟ إلى أي مدى يمكن أن تفيد هذه النصائح في

تكييف أو تغيير أو استكمال توصيات سياسة GNSO؟

نعم. حسنًا، اسمحوا لي أن أبدأ بالسؤال الأول. تمثل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC صوت

الحكومات والمنظمات الدولية في منظومة أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN. وتعد

اللجنة الاستشارية الحكومية GAC -التي تم إنشاؤها في ظل لوائح ICANN الداخلية- لجنة

استشارية تابعة لمجلس إدارة ICANN. ويتمثل دور GAC الرئيسي في تقديم المشورة إلى

ICANN بشأن قضايا السياسة العامة، وخصوصاً حينما يكون هناك تداخل فيما بين أنشطة

ICANN أو السياسات والقوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية.

مارتن بوتزمان:

علمًا بأن نصيحة GAC ذات طبيعة خاصة. حيث يجب على مجلس إدارة ICANN وضع النصائح المقدمة منها في الاعتبار، ومتى ما اقترح مجلس الإدارة إجراءات غير متسقة مع نصائح GAC فيجب علينا تقديم مبررات القيام بذلك، ونحن عازمون على التوصل إلى حل مقبول فعليًا.

وفي إطار عملية نقل دور الإشراف على وظائف IANA، تم تحديث لوائح ICANN الداخلية بحيث تشترط على وجه الخصوص تصويتًا بما لا يقل عن 60% من مجلس الإدارة في حالة رغبتنا في رفض -- عفواً -- رفض النصيحة، كما تعلمون.

أعتذر لهذا. لقد تعرضت لمشكلات فنية هنا. إذن، فإن ما نحاول القيام به هو تحسين [معالجة وفحص] نصائح ومشورات GAC التي اعتُبرت أساسًا ومحور اهتمام لكل من مجلس الإدارة ولجنة GAC لفترة من الوقت. في عام 2011 وللمعالجة التوصيات المقدمة من فريق مراجعة المساءلة والشفافية الأول، كانت مجموعة عمل تنفيذ مراجعة مجلس الإدارة ولجنة GAC الأصلية هي الوسيلة الأساسية لإجراء حوار منتظم بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة GAC حول هذا الموضوع وقد طورنا معًا هذا الأمر إلى تحسين وتطور من حيث طريقة التواصل معًا على مدار الوقت.

إذن وبهذه الطريقة فإننا نحاول أيضًا التأكد من أن جميع النصائح التي تصل إلينا مفهومة جيدًا، وتوضع في الاعتبار على أكمل وجه. ومن ثم أتمنى أن يساعد ذلك على فهم ما وصلنا إليه، وما هو مقدار الاهتمام الذي نوليه لذلك ونحن نضع هذه العملية موضع التنفيذ لضمان أنها مفهومة جيدًا، كما نعود من ذلك بالردود الصحيحة. أرجو أن يكون ذلك مفيدًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً يا مارتن. لذا سأتوقف هنا. أي متابعة من زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC؟ وإن لم يكن هناك أي منها، فشكرًا مجددًا، مارتن، ونص السؤال الثاني هو ما دور مجلس الإدارة فيما يخص توصيات سياسة منظمة دعم الأسماء العامة؟ هل هو طبقًا لما لديها من فهم تكون قادرة على تهيئة أو إكمال أو تغيير هذه التوصيات أو جميع ذلك معًا، أم هل تقيد نفسها على اعتمادها أو رفضها بالكامل أو في جزء منها؟

مارتن بوتزمان:

شكرًا لك على هذا السؤال، وأيضًا هناك، توفر اللائحة الداخلية عملية تفصيلية للتفاعل والحوار الدائر بين مجلس الإدارة ومنظمة دعم الأسماء العامة حيث يرى مجلس الإدارة أن توصيات سياسة منظمة دعم الأسماء العامة قد لا تكون في مصلحة ICANN أو مجتمع ICANN.

وفي حين أن لمجلس الإدارة صلاحيات نهائية في تقرير ما إن كان يعتمد أو لا يعتمد السياسة الموصى بها، ومن ثم بالانتقال إلى مرحلة التنفيذ فليس لدى مجلس الإدارة صلاحية إجراء تعديل من جانب واحد على التوصيات التي وضعها المجتمع بالإجماع. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمدنا على عملية مشاورات اللائحة الداخلية والتي تشمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، في محالة ضمان أن توصيات سياسة المجتمع تحقق في نهاية المطاف أفضل مصلحة لكل من ICANN ومجتمع ICANN.

ومن ثم فإن النظام الأساسي لمؤسسة ICANN يوضح تمامًا بأن تقرير المصلحة العامة العالمية يتم من خلال مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين عن طريق عملية مجتمعية شاملة وتصاعدية من الأدنى فالأعلى لأصحاب المصلحة المتعددين. وفي حين تشتمل اللائحة الداخلية على التزام بضمان أن عملية أصحاب المصلحة المتعددين التصاعدية الكاملة مستخدمة من أجل [التحقق] من المصلحة العامة الشاملة. ومن ثم فإن التطوير المدعوم لإطار عمل المصلحة العامة الشاملة وقد عملت آفري في بداية هذا الأسبوع معكم من أجل استقصاء ذلك معكم، ونأمل أن يساعدنا ذلك على جعل تقرير المصلحة العامة الشاملة أكثر وضوحًا أكثر مما كانت عليه حيث كانت جزءًا مما وضعناه دائمًا في الاعتبار.

كما أننا أيضًا دائمًا -- يتمثل جزء من عملية أصحاب المصلحة المتعددين أيضًا دائمًا في طلب الحصول على التعقيبات والآراء من المجتمع حول المسائل، كما أننا نستمتع دائمًا إليها ونضعها في الاعتبار، لكن الطريقة التي نتعامل بها مع النصائح هي كما هو موضح سابقًا ومقرر من خلال اللائحة الداخلية. والآن وكما تعلمون، ففي الأونة الأخيرة تواصلنا أيضًا من أجل معرفة ما إن كان بإمكاننا مساعدتكم فيما يتجاوز الأنظمة والقوانين الرسمية، من خلال التعامل على وجه الخصوص مع مسألة -- ماذا كانت المشكلة مرة أخرى؟ عذرًا--

يوران ماربي:

السلاسل العمومية المغلقة.

مارتن بوتрман:

السلاسل العمومية المغلقة، في حقيقة الأمر، حيث ننظر فيما إن كان بالإمكان مساعدة منظمة دعم الأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية على الاجتماع من أجل معرفة ما هو الشيء الأكثر منطقية. وفي النهاية، فإننا نقوم بما يمكننا من أجل التأكد من أن هذه المشكلات تعالج معالجة صحيحة، وبهذا، وفي الطريقة التي نتعامل بها في نهاية المطاف مع هذا الأمر ونعود ونراجع ونعتمد على القيود المصاغة من خلال اللائحة الداخلية. أرجو أن يكون ذلك مفيداً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكراً جزيلاً لك، مارتن، وفي حقيقة الأمر فقد ناقشنا دعوة مجلس الإدارة بالأمس حول السلاسل العمومية المغلقة ونقوم الآن بإعداد رد تأكيدي على خطابكم، وأعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ترحب بشدة بموقف مجلس الإدارة بتسهيل تلك المناقشة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنتهز الفرصة لتوجيه الشكر إلى آفري على حضورها وتقديم تقاريرها الموجزة للجنة الاستشارية الحكومية GAC حول المصلحة العامة الشاملة وجعلها -- وتفرغها للأمر مرتين. الأولى خلال تحضيراتنا ومرة أخرى خلال أسبوع الاجتماع.

ولكم جزيل الشكر. ننتقل إلى السؤال الثالث--

يوران ماربي:

هل لي أن أطرح سؤالاً؟

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

تفضلني.

يوران ماري:

عفوًا، يمكنني التعليق -- الأسئلة التي تطرحها شيقة للغاية، لكنها إلى حد ما، وبشكل أو بآخر تتناقش مع بعض التصريحات التي تم تقديمها سابقًا من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول أهمية نموذج أصحاب المصلحة المتعددين وأهمية العملية التصاعديّة من القاعدة إلى القمة.

ولأن السؤال الذي -- ربما أكون مخطئًا والوقت ما زال مبكرًا الآن صباحًا -- لكن الأساس الذي تقوم عليه ICANN هو نموذج أصحاب المصلحة المتعددين والعملية التصاعديّة من القاعدة إلى القمة التي يحظى فيها مجلس الإدارة بدور هام للغاية، لكن يجب أن يأتي من المجتمع الذي يتألف من أشخاص من مئات الدول وآلاف المتطوعين. ومن ثم فإنني لست -- ربما لا أفهم في حقيقة الأمر وإن كان هناك من يمكنه المساعدة في شرح الأمر لي -- هل ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه كانت هناك أي عيوب في ذلك النموذج، وأيضًا الاعتقاد بأن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في 2016 قد وقعت على هذا النموذج. هل تروا بأن هناك أشياء خاصة يجب على المجتمع النظر فيها من خلال هذا المنظور؟ شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، يوران، وسوف أحاول ذلك بالطبع، وإذا كان هناك من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC يودون المداخلة، برجاء رفع الأيدي.

إذن نعم، نحن نقدر ونقر ونعترف بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين الخاص بـ ICANN وهذه هي الطريقة التي نعمل بها. لقد كنا نشارك مبكرًا في جميع المناقشات مرة أخرى من أجل الانتفاع من طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين للمؤسسة. وأعتقد أن ما تحاول اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الوصول إليه هنا ربما يكون دور قيادي أكثر نشاطًا من جانب مجلس الإدارة إذا ما وصلت الأمور تنافس.

إذن أحد الأمثلة الجيدة هنا هو السلاسل العمومية المغلقة التي يكون فيها مجلس الإدارة -- اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، أعني أننا نقدر ونعبر عن خالص امتناننا باستعداد وجاهزية مجلس الإدارة على تسهيل وإدارة النقاش إذا اقتضت الحاجة ذلك، ومن ثم أعتقد أن هذا هو نوع التداخل الذي نسعى إليه، لكن بالتأكيد لا نريد أي شيء يعيب بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين ولا نريد أيضًا أي نموذج من الأعلى إلى القاعدة بأي حال من الأحوال.

حسنًا، أرى يد خورخيه مرفوعة.

إذن فالردود التي قدمتها كان من الواجب قراءتها لأنه يعود في الأصل إلى كيفية صياغته في اللانحة الداخلية، لكن على مدار السنوات أعتقد أن ما أقرناه فيما بين مجلس الإدارة ولجنة GAC هو تفاعل جيد للغاية نقوم باستقصاء وبحث الأشياء معًا. مع توافر الاحترام في نفس الوقت للحقوق المفروضة بموجب اللانحة الداخلية التي لدينا من كيفية التعامل مع هذه الأشياء.

مارتن بوتلمان:

إذن بهذه الطريقة يمكنني أن أرى بأن السؤال قد يتأتى في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لكننا نشارك بالتأكيد من خلال مجموعة التفاعل بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية أو BGIG، من أجل التعرف دائمًا على كيفية تحسين العمليات بحيث يكون هناك خط متسق بجوار التعامل مع المحتوى الذي نقوم به على المستوى الرسمي وبشكل بناء من أجل التعرف دائمًا أيضًا، فهل هناك أي شيء يمكننا تحسينه في العملية؟ ومن ثم إذا كانت هناك أية مخاوف خاصة، فإنني أشجع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا على إثارتها في ذلك السياق لأننا منفتحون من أجل معرفة أفضل طرق التعامل مع الأمر، وفي حدود نموذج أصحاب المصلحة المتعددين وفي حدود اللانحة الداخلية، كما تعلمون.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، مارتن، وشكرًا لك على الإشارة إلى

الوسيلة الرائعة التي لدينا مع مجموعة التفاعل بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية. بالفعل. إذن، خورخيه، هلا تفضلت؟

خورخيه كانسيو:

شكرًا جزيلًا لك يا منال. سوف أحاول تشغيل الكاميرا الخاصة بي أيضًا، فمرحبًا بالجميع وطابت أوقاتكم أينما كنتم جميعًا. وجزيل الشكر إلى مارتن وبوران ولبقية الحضور على ردودهم وشروحاتهم.

أعتقد أننا جميعًا هنا، أو على الأقل بالحديث عن نفسي فقط، فإننا ندعم بقوة نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لكنه يشبه الديمقراطية فهي عملية لا نهاية لها في تحديد أفضل النماذج وفي التحسين. وأعتقد أننا قمنا بالكثير من العمل في العام الماضي من أجل تقوية التعاون على وجه الخصوص مع منظمة دعم الأسماء العامة، التي تعد المنظمة الرئيسية المعنية بوضع السياسات داخل ICANN، ومن ثم أعتقد أنه يمكننا التسليم بذلك.

إذن فكرة السؤال، على الأقل من وجهة نظري، هي متى يكون الإسهام من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو من أي لجنة استشارية أخرى موثبًا وملائمًا أكثر. وأكثر كفاءة لأنه عندما تأتي بعد التوصيات التي تقوم بإعدادها منظمة دعم الأسماء العامة، على سبيل المثال، ويكون القرار مطروحًا بالفعل على مجلس الإدارة، وعندما تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو اللجنة الاستشارية العامة أو غيرها من اللجان الاستشارية بإصدار نصائح حول تلك التوصيات، والتي قد تتضمن على سبيل المثال، اعتماد وتبني بعض التوصيات، فإذا كان دور مجلس الإدارة في فهمكم عدم القيام بتغيير تلك التوصيات، فمن غير الممكن القول حسنًا، التوصية رقم 6 تقول أننا سوف نعمل "أ" و"ب" و"ج" لكن اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية تقول بأنه يتوجب علينا تنفيذ "د" أيضًا، ولذلك نطلب من مجلس الإدارة أن يقرر بأن التوصية النهائية تضم كلاً من "أ" و"ب" و"ج" و"د". وإذا لم يكن هذا هو الدور المنوط بكم، فهذا يستدعي بشكل أو بآخر السؤال عن جدوى وفاعلية وأهمية تلك النصائح في ذلك الوقت. وأعتقد أن هذا أيضًا قد أدى بنا إلى عملية من عمليات التفكير والتحسين عندما نشارك وإلى أي مدى نشارك في عمليات وضع السياسات.

وعلى الأقل من وجهة نظري الخاصة، المجتمع هو كل المنظمات الفرعية في ICANN، ولا يتعلق الأمر فقط بمنظمات الدعم، بل أيضًا باللجان الاستشارية، ولكن بالطبع يعتمد ذلك أيضًا على تلك القراءة للوائح الداخلية. وكما قلت من قبل، فقد قمنا بذلك أعتقد في السنوات العشر

الماضية، وإذا ما عقدتم مقارنة للكيفية التي تمت بها الأشياء من قبل في الجولة الأولى، والطريقة التي تتم بها الآن نجد أن هناك فارق هائل في كيفية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عملية وضع السياسات مسبقًا، وليس بعد إعداد وتقديم التوصيات.

وأيضًا في جانب منظمة دعم الأسماء العامة، فإن الانفتاح الكبير الذي قاده أمثال جيف وتشيريل وأفري من أجل الانفتاح وترك مساحة للمشاركين في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وللمشاركين في اللجنة الاستشارية العامة في عملية وضع السياسات تلك. إذن هذا إلى حد ما التفكير على الأقل من جانبي، وهو يهدف إلى تقوية إتقان وتحسين هذا النظام، وأعتقد أن هذا كل ما لدينا من حيث النوايا في جميع جوانب المجتمع. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، خورخيه، وألفت انتباه الجميع أيضًا إلى الدردشة النشطة، ومعني تاليًا بيكي وربما يمكننا الانتقال إلى السؤال الأخير بما أن لدينا بيكي وأفري فقط وبعد ذلك يمكننا الانتقال إلى موضوع آخر. بيكي، تفضلي.

شكرًا. خورخيه، لا أعتقد أن أحدًا يود اختيار نموذج أصحاب المصلحة المتعددين التصاعدي كمثل على الفاعلية، وهذا بشكل واضح ليس ميزته الوحيدة، لكنني أعتقد أن مشاركة GAC المبكرة في العمليات، بما في ذلك البيانات المقدمة حول وجهات نظرها التي لا يمكن لمجلس الإدارة نفسه التصرف حيالها لأن مجلس الإدارة لا يتمتع بالصلاحية بموجب اللائحة الداخلية على وضع السياسات، وبرغم ذلك أولي اهتمامًا كبيرًا من جانب المجتمع، وتم وضعه في الحسبان طوال العملية.

بيكي بير:

وبالطبع فإن المجتمع يعرف أنه في نهاية المطاف إذا قام مجلس الإدارة -- إذا أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نصيحة فيجب على مجلس الإدارة الرد على تلك النصيحة. وربما لا يتوجب عليهم قبولها، لكن يجب عليهم اتخاذ خطوات كبيرة من أجل تبرير السبب في عدم اتخاذ تلك النصيحة. إذن فوجهات نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ذات صلة وتم وضعها في الحسبان خلال هذه العملية من جانب جميع قطاعات المجتمع. وأعتقد أن حقيقة أن

اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كانت على استعداد للمشاركة المبكرة في العديد من العمليات قد أحدث فرقًا كبيرًا، لكن اللائحة الداخلية واضحة تمامًا في أن مجلس الإدارة ليست لديه الصلاحية أو القدرة على صنع السياسات.

وللأسف، وكما تعلمون، وفي صميم نموذج أصحاب المصلحة المتعددين هناك مفهوم سائد بأن كل قطاع في المجتمع هو قطاع في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وما يتأتى في نهاية المطاف قد لا يكون متوافقًا تمامًا مع وجهات نظر إحدى المجموعات الخاصة أو غيرها، لكن جميع عمليات إنتاج السياسات سوف يستفيد بالطبع من الإسهامات المقدمة من جميع قطاعات مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

لقد مثل ذلك تحديًا عانى منه الكثيرين في المجتمع، حيث تخرج إلينا السياسة ولا تكون ما طلبناه أو ما أردناه، أو ما نأدينا به، وأعتقد أن هذا يمثل تحديًا لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يجب علينا التمسك به، وأنكم تعلمون في نهاية الأمر أن منتج وضع السياسات قد لا يكون متماشياً تمامًا مع وجهات نظر أي قطاع واحد في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، بيكي. واسمحوا لي أن أعطي الكلمة مباشرة إلى أفري بعد ذلك بحيث يمكننا الانتقال إلى موضوع آخر، رجاءً.

أفري دوريا: شكرًا. ليس لدي الكثير مما يمكن قوله بما يزيد عن ما قالته بيكي، باستثناء أمر واحد. ذلك أننا نرى بأن -- أنكم قد عملتم بالفعل من أجل تفعيل وتحسين استخدام النصائح المقدمة من جانبكم لأننا قادمون مبكرًا، وقد حفز ذلك العديد من المحادثات والعمليات التي نشارك فيها، والتي تعلمون أننا نعمل على حلها وتنفيذها في الوقت الحالي. ومن ثم أعتقد أننا نشهد بالفعل قدرًا من الفاعلية من الطريقة التي تتطور بها عملية الحصول على النصائح مبكرًا، والقدرة على التحدث مبكرًا، والقدرة على إجراء المحادثات مع منظمة دعم الأسماء العامة، وما إلى ذلك.

ومن ثم أعتقد أن الأمر مفيد وناجح. وربما نفس الشيء، لكنه مفيد وناجح في رأيي. شكرًا.

مارتن بوتزمان:

هلا سمحتم لي بمداخلة أخيرة. أتذكر منذ بضع سنوات أن ما حدث هو ظهور عملية وضع السياسات. وقد نظر مجلس الإدارة فيها. وتحدثت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس الإدارة وبعد ذلك تحدث مجلس الإدارة إلى جهة إصدار عملية وضع السياسات ومرة أخرى. وما رأيناه على مدار السنوات الأخيرة هو المشاركة المبكرة أكثر وأكثر، وقد رأيت أيضًا في مربع الدردشة بعض الأشخاص -- بعض الإعراب عن التقدير والامتنان لذلك. وهي ما تزال في المراحل المبكرة حيث تكون النصائح أكثر فائدة، ومن الجيد أن نرى الطريقة التي يحدث بها ذلك.

فشكرًا جزيلاً لك، بيكي وأفري على توضيح هذه المسألة أكثر. كلمات رائعة. شكرًا لك، منال.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكرًا جزيلاً لك، بيكي وأفري ومارتين، وأود التأكيد فقط على أنه لا أحد يطلب إجراء تغيير على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين وكما قال خورخيه في مربع الدردشة فإننا نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للمبادرة المقدمة حول السلاسل العمومية المغلقة، وقد كان هذا هو الشيء الذي تبحث عنه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تحديدًا. هذا محل تقدير كبير.

يوران ماري:

منال، أنا أعلم أنه لا يتوجب القيام بذلك. لقد أجرينا نفس المناقشة الآن على مدار ثلاث أو أربع جلسات عندما تطرق الأمر إلى دور مجلس الإدارة والطريقة التي تعمل بها عملية صنع السياسات في ICANN، وقد كان خورخيه ودودًا للغاية في إجراء هذه المحادثة معنا عدة مرات. وإذا كانت هناك أية طريقة يمكننا من خلالها المضي قدمًا في المناقشة والابتعاد عن الأمر؟ وإذا كان هناك ما يمكنني القيام به من جانب المنظمة للمشاركة مع اللائحة الداخلية من أجل الحديث حول اللائحة الداخلية والطريقة التي تعمل بها -- الرسم التوضيحي للطريقة التي تجري بها هذه العملية. فقد قمنا بهذا العمل بالفعل. إننا -- في مشروع هوبابوبا، وهي تسمية من تأليفي، هي الطريقة التي ننفذ بها ذلك. إذن من أجل المضي قدمًا في المناقشة لكن كانت هناك أدوات يمكن للجنة

GAC استخدامها، على سبيل المثال، إعداد تقرير مشكلات، إلخ، وهو ما يضع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في -- داخل -- يتعين على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تضع نفسها في مكانة داخل عملية صنع السياسات. هل سيكون ذلك مفيدًا، منال؟

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك يا يوران. أعتقد أنها ستكون كذلك. أعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من الوقت لإتمام النقاش وتحقيق فهم مشترك لكل منها، فأشكركم على تقديم عرض بمناقشة هذه المسألة بأكثر من هذا الوقت المحدد، ومن ثم يمكننا بالتأكيد تخصيص المزيد من الوقت وإجراء تلك المناقشة. شكرًا لكم على العرض. وسوف نتابع هذا العرض.

إذن السؤال الثالث هنا قبل أن تنتقل إلى أسئلة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقدمة إلى مجلس الإدارة هو: في تلك المناسبات كما هو الحال مع موضوع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، حيث تسعى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى اتخاذ الإجراءات التي تقع على عاتق المجتمع الأوسع، وليس مجلس الإدارة فقط، ما هي التوقعات -إن وجدت- التي يجب أن يتفاعل معها مجلس الإدارة للنصيحة من خلال بدء محادثة مع المجتمع للحصول على آراء حول مشورة GAC؟

أعتقد أننا ربما تناولنا أجزاء من هذا، لكن هل هناك أية ردود نهائية هنا؟

مارتن بوتزمان: عذراً، فأنا مضطر إلى إلغاء كتم الصوت. لا، أعتقد أننا تناولنا هذا الأمر. وبالفعل فإن المشاركة والانخراط في المراحل المبكرة في المناقشة مفيد أكثر، كما أن هناك جلسة لاحقة حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وهو بلا شك، سوف تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضاً.

ونحن في مجلس الإدارة مهتمون باستمرار بما لديكم من أفكار ونصائح، ولعلكم تعلمون ذلك، في مشاركتنا فإننا نخوض في هذا الأمر أيضاً، فإن المناقشات التي تجلبونها إلينا في أعلى قمة جدول أعمالنا بالإضافة إلى الجدليات التي ننظر فيها أيضاً ونداول فيها.

وفي النهاية، فإن العمل الجاري على انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS هو وضع سياسة تم الانتهاء منها في النهاية من خلال منظمة دعم الأسماء العامة. ولكن بالتأكيد فإننا نستفيد من التعقيبات والآراء، وأرجو مواصلة المشاركة مبكرًا، كما تفعلون.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لك، مارتن ونايغل، برجاء المتابعة بإيجاز شديد. ممثل المملكة المتحدة.

نعم، شكرًا لك، منال، وطاب وقتكم جميعًا، وشكرًا لكل الزملاء الآخرين على فرصة المشاركة -- على هذه المناقشة. ممثل المملكة المتحدة:

في هذه النقطة الثالثة، أردت فقط أن أطرح نقطة موجزة في هذا الشأن وأنه لا يتعلق كثيرًا بتدوين الملاحظات من جانب مجلس الإدارة، أو -- نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. بل إنها تتعلق إلى حد ما بالاتصال والتواصل في أن نصائحنا وفي نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، أحيانًا -- الجزء التشغيلي في النصيحة يمكن أن يمس مطالبة مجلس الإدارة من المجلس القيام بأشياء، لكن النصيحة في بض الأحيان، كما أوضح مجلس الإدارة يمكن المضي قدمًا فيها بشكل أفضل من خلال المنظمة نفسها، أو من خلال واحد من -- أو من خلال منظمة دعم الأسماء العامة أو ربما من خلال قطاع آخر في المجتمع.

وأنا أفترض أن ما نقوله هنا هو أننا نأمل أنه إذا انطبق هذا الأمر فربما يقوم مجلس الإدارة بإرسال نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المناسبة إلى ذلك الكيان داخل المجتمع، أو إلى المنظمة حسبما يكون مناسبًا. وبشكل واضح، فإن لدينا قنوات رائعة، بفضل جيف وغيره من منظمة دعم الأسماء العامة، وقد أجرينا جلسة رائعة بالأمس، لكن هناك مرات ربما تتعلق فيها نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالمشكلات التي يتعين علينا ترحيلها إلى منظمة دعم الأسماء العامة بطريقة رسمية أكثر. شكرًا جزيلًا.

معذرةً، لقد قمت بكتف صوت ميكروفوني. شكرًا

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

جزيلاً لك، نايجل.

هل يمكنني طرح سؤال من نايجل؟

يوران ماري:

تفضل، يوران.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

يوران ماري: إذن نايجل، ألا يمكن أن يُنظر إلى هذا الأمر على اعتبار أننا نتدخل في عمليات مجتمع ICANN عندما يتطرق الأمر إلى العمل على سبيل المثال على عملية من عمليات وضع السياسات، لأن هذه هي نفس المناقشة التي أجريناها فعلياً في مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين حيث تضيف مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين أشياء أو -- بعض المراجعات تضيف أشياء تتعلق فعلياً بعمليات المجتمع. العملية التصاعديّة التي نتفق عليها جميعاً هامة.

فإذا ما تحيز مجلس الإدارة إلى جانب ما في هذه المحادثة، وعلى وجه الخصوص بما أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نشطة في تلك الأشياء، ألن يكون لهذا أثر في إرسال مجلس الإدارة رسالة مفادها -- سيكون ضد اللائحة الداخلية ولكن أيضاً الفكرة حول نموذج أصحاب المصلحة المتعددين؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة قد -- أعني، أنا أقول فقط من الناحية النظرية أن مجلس الإدارة باعتباره مجموعة ذات اختصاص قد لا يوافق على بعض الافتراضات على سبيل المثال المناقشات الدائرة حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS؟

شكرًا لك، يوران وأيضًا -- عذراً، منال.

ممثّل المملكة المتحدة:

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: لا بأس، نايجل، لكن بإيجاز من فضلك. يتعين علينا المضي قدماً. تفضل.

ممثّل المملكة المتحدة: بالطبع. شكراً لك، يوران. بالتأكيد ليست هناك نية على الإطلاق هنا للتدخل في عملية وضع السياسات أو في التضارب مع اللائحة الداخلية. بل كان الغرض من هذا فقط هو تسهيل قناة اتصال بحيث عندما نطلب شيئاً في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ويقوم مجلس الإدارة بالنظر فيها ويرى أن من المناسب جداً أن يتم التعامل مع طلبنا من خلال منظمة دعم الأسماء العامة أو من خلال منظمة دعم أسماء رموز البلدان أو من خلال أي قطاع آخر في المجتمع بأن هناك قناة اتصال لتلك النصيحة إلى ذلك القطاع من المجتمع. شكراً.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً لك، نايجل. وأرى شغفاً كبيراً لمزيد من النقاش لذا مرة أخرى، يوران، سوف نعقد مناقشة منفصلة بقيتاً. أما الآن فأعتقد أنه يجب علينا الانتقال إلى الشريحة تسعة. لدينا ستة أسئلة. وقد تبقى لنا 20 دقيقة، أي ربما أقل من أربع دقائق لكل سؤال.

وإذا كان بالإمكان -- نعم، أعتذر، الشريحة رقم 10 ربما. نعم. مباشرة إلى الأسئلة، والسؤال الأول في الإشارة -- في بطاقة الدرجات المرجعية أن مجلس الإدارة يشير إلى أنه كان من المتوقع تحديث التوصيات المتعلقة النابعة من التقرير النهائي للمراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات بحلول يوم 22 يناير/كانون الثاني. فهل يمكن لمجلس الإدارة مشاركة نتائج هذا التحديث مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وأول رد فعل لمجلس الإدارة على هذه النتائج؟

مارتن بوتزمان: نعم بالطبع، هل لي أن أطلب من دانكو الرد على هذا مبدئياً؟

دانكو ييفتوفيتش:

بالتأكيد، مارتن. سوف أحاول أو أوجز مراعاة للوقت. مرحبًا منال واللجنة الاستشارية الحكومية. كما تعلمون فإن الأمن والاستقرار والمرونة هو حجر الأساس بالنسبة لاختصاص ICANN، لذلك فإن هذه المراجعة من الأهمية الكبرى بمكان بالنسبة لنا. وشكرًا لكم لإتاحة الفرصة لإحاطتكم بمستجدات التطورات الحالية.

لقد قمنا بتقسيم التوصيات إلى مجموعات قليلة، والمنظمة تعكف على معالجتها بالتنسيق مع مشرفي التنفيذ من فريق المراجعة، إذن فالمجموعة الأولى من التوصيات جاهزة تقريبًا لإجراءات مجلس الإدارة. وهذه هي التوصيات التي تم تجميعها على اعتبار حصولها على الموافقة.

أما المجموعة الثانية من التوصيات التي نحتاج لمزيد من المعلومات حولها فهي الاتصال فيما بين المنظمة ومشرفي مجلس الإدارة -- مجلس الإدارة (صوت مقاطعة).

حسنًا، شكرًا لك على ذلك. لقد قام مجلس الإدارة بإعداد مجموعة ارتكاز أشرف برئاستها وهي تشرف على هذه العملية، ولعلكم تعلمون أن هناك بالنسبة لكل مراجعة هناك صفحة مخصصة في موقع الويب، وأيضًا فإننا نتطلع إلى تحسين وجهة النظر العامة حول العملية الخاصة بجميع التوصيات، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الوضوح في تنفيذ العملية.

ومن ثم سوف أحاول الإيجاز، وأنا أتقبل أية أسئلة. أرى يد نايجل مرفوعة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

شكرا جزيلاً لك، دانكو. نايجل، هل هذه يد جديدة

مرفوعة؟ فإن لم يكن، فهل هناك أي متابعة من زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC؟ حسنًا، لا أرى أي طلبات للتحدث إذن شكرًا جزيلاً لك، دانكو، واسمحو -- --

دانكو ييفتوفيتش:

ملاحظة إضافية صغيرة. كانت هناك جلسة للجنة GAC حول التنفيذ -- التوصيات التي قررها مجلس الإدارة، ونفذها بالفعل وتقوم المنظمة أيضًا بإعداد تقرير حولها، وبالطبع، في الدورة

التالية من المراجعات فسوف يتم تقييم مراجعات جميع عمليات التنفيذ والتوصيات المنفذة من خلال المراجعة التالية في الهياكل المتغيرة -في هذه اللحظة- في المراجعة. شكرًا.

شكرا جزيلاً لك، دانكو.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

إذن، إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية رجاء، والموضوع هنا هو إطار عمل المصلحة العامة الشاملة. وما هي النتائج التي توصل إليها مجلس الإدارة من حالة استخدام نظام الوصول/الإفصاح القياسي التجريبي في إطار عمل المصلحة العامة الشاملة؟ وكيف يرى مجلس الإدارة تطور إطار عمل المصلحة العامة الشاملة؟

نعم، أشكرك على ذلك السؤال. لقد استمعت أيضًا بالجلسة المنعقدة بين -- التي قامت أفري بتسييرها مع إيرغيس مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بداية هذا الأسبوع ومن ثم أعتقد أن القسم الأكبر من الإجابة قد توفر، لكن ربما لو أمكنك أفري التفصيل في هذا الشأن؟

مارتن بوتزمان:

بالتأكيد، شكرًا لك. أجل، أفري تتحدث. في البداية، أود البدء بالقول بأنني أعرب عن خالص تقديري لفرصة التحدث إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ويسرني القيام بذلك في أي وقت، مع تطور القضية.

أفري دوريا:

ومن ثم، فإن أول شيء قلته في الغالب في هذا الشأن ما يزال مبكرًا -- ما زلنا في الجزء الأول منه. لقد حصلنا على تقييم التصميم التشغيلي. ونحن -- والملحق الخاص بذلك. وكما تعلمون، فإننا ننظر في الأمر وبما أن عملية وضع السياسات نفسها هي المكان الذي يكون فيها غالبية التعبيرات عن المصلحة العامة، فهي موجودة ربما، كما تعلمون، بكلمات مختلفة وكل ذلك لكن هذه هي المشكلات التي غالبًا ما تتم مناقشتها بشكل كبير في عملية وضع السياسات ومن ثم فقط كانت -- وأعتقد أن تقييم التصميم التشغيلي يوضح ذلك إلى حد كبير -- فقد كان -- يجب أن

أقول بأن مجلس الإدارة لم يتوصل إلى نتائج حتى الآن. وهناك انطباعات وقد كنت أسرد لكم بعض الانطباعات، وليس كل هذه الانطباعات بالضروري من جانبي أنا.

فما نراه في تقييم التصميم التشغيلي هو أنها كانت لها القدرة على التطبيق بشكل أساسي من أجل النظر في الأشياء التي تم ذكرها. انظروا في الأشياء التي تمت مناقشتها في عملية وضع السياسات، وقوموا بوضع مخطط لها في تلك الفئات، واحصلوا على شيء من -- طبقوا منهجية ما وانظروا إن كان هناك تطابق في الأوقات، ومن أجل التوصل إلى مجموعة محددة من الانطباعات الأولى حول الأمر، كما تعلمون. وكما تعلمون من حيث المكان الذي ستصل إليه، فإن مجلس الإدارة يستمع الآن إلى كل شيء يمكننا سماعه خلال اجتماع 73، بالإضافة إلى جمع أكبر قدر من المعلومات بالإضافة ذات الصلة بتلك المشكلات والقضايا.

وسوف نناقش ذلك كل ونقيمه ونوازنه، ونقوم بكل تلك الأشياء. وبعد ذلك، سوف نقوم بتطبيقه من أجل اتخاذ ذلك القرار. وبعد ذلك سوف يكون هناك تقييم أولي للطريقة التي عمل بها في نظام الوصول/الإفصاح القياسي. وبعد ذلك سوف نستخدم ذلك في الإجراءات اللاحقة. ونخوض في نفس تلك العملية. وربما أيضًا ننظر في الأشياء في توقيتات مختلفة ونستخدم ونقيم وتحدث في نهاية تقييم التصميم التشغيلي مع ذلك عندما يكون هناك أي منها، وثمة عملية تقييم حول ذلك، وفي نهاية هذا الأمر سوف نجري عملية تقييم شاملة حول القيام بالأعمال التجريبية؟ هل تعلمنا أي شيء؟ كيف يمكننا تغييره؟ كيف أوصى الناس بتغيير ذلك؟

وكما تعلمون، هل تم إشراك المجتمع فيه بأي حال من الأحوال؟ وهل نرى المجتمع يتعامل مع هذه المسألة في أي مكان ويقول مثلاً، يمكننا استخدام ذلك في عمليتنا بهذه الطريقة؟ يمكننا استخدام ذلك في عمليتنا بتلك الطريقة؟ وإذا ما حدث ذلك فإنه يمكن تضمين ذلك في التحليل. وبعد ذلك كما تعلمون، التشاور مع المجتمع ونرى أين يمكننا نمضي فيه من هذا المنطلق.

لذلك إن كان هذا هو النظر في الطريقة التي يعمل بها البرنامج -- كيف يمكننا تصور الطريقة التي سيسير بها. أعتقد أن هذه هي الطريقة تم التخطيط بها للمضي قدماً في ذلك، وعلى وجه الدقة لست متأكدًا لكنه موجود. فهناك مراحل تنفيذ. وسوف تكون هناك ندوات عبر الويب.

وسوف تكون هنا أوراق للمناقشة، وسوف نواصل التحدث حول هذا الأمر إلى أن يخبرنا شخص ما بالرحيل ويقول، لقد حصلنا على ما يكفي من هذا. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا يا أفري. عذرًا يا مارتن.

مارتن بوتزمان: هل لي أن أضيف أمرًا واحدًا. بالطبع فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تقدر وتثمن التواصل المبكر والدعوة المقدمة للمساعدة في استكشاف الأمر، وإذا ما اعتنقتم الأمر وتعلمتم منه، فيسرني الاستماع من هذا، بالطبع، من جانبنا للمتابعة والمشاركة بالتأكد.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لكما، مارتن وأفري. وبما أنني لا أرى أي أياد مرفوعة فأعتقد أن من المناسب المضي قدمًا. فيليميرا، من المفوضية الأوروبية بإيجاز لو تفضلت.

ممثّل المفوضية الأوروبية: نعم. بإيجاز شديد، منال، شكرًا لك وجزيل الشكر إلى أفري ومارتن على التوضيحات التي قدمها. وأعتذر عن عدم قدرتي على تشغيل الكاميرا الخاصة بي.

أفري، كنت أتساءل فقط عما إن كان لدى مجموعة الأشخاص الذين تعملين معهم في هذا الأمر أي إطار زمني مقترح من أجل عملية التقييم. ومن واقع ما أتذكره أعتقد أن التطوير من المفترض القيام به بنهاية العام المالي 2023، هل هذا صحيح؟

أفري دوريا: أعتقد ذلك. ليس لدي الجدول الزمني الآن أمامي. وإليك واحد. وبه مراحل التنفيذ، وكما تعلمون، وسوف يتوجب علي سبر أغوار هذا الأمر. لكنه ليس معي الآن، لكنني أؤمن أن هذا هو الحال، نعم.

ممثل المفوضية الأوروبية: حسنًا. لكن ليس لديكم -- ليس لديكم -- أعني، لا توفر إطار زمني تم تطويره إلى الآن من حيث مراحل التنفيذ المختلفة التي كنتم تشيرون إليها؟

أفري دوريا: نعم هناك إطار -- يوجد مخطط للإطار الزمني. وأعتقد أنه كان في بعض العروض التقديمية التي قدمها إيرغيس وسوف يتوجب عليّ البحث عنها وسوف أتحدث بالتأكيد من أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لديها ذلك متاحًا.

فهو ليس أمامي في الوقت الحالي وتذكر التواريخ بخلاف مراحل التنفيذ التالية يجب علي الاجتماع -- لكن نعم، أعتقد أن هذا هو الحال. وبشكل أساسي، فإننا نجري ما يتعلق بنظام الوصول/الإفصاح القياسي. وبعد ذلك سوف يكون هناك تقرير بعد نظام الوصول/الإفصاح القياسي حول مدى جودة العمل على ذلك عندما يتخذ مجلس الإدارة قراره، بعد أن يتخذ مجلس الإدارة قراره مباشرة.

وبعد ذلك سوف تكون هناك الإجراءات اللاحقة تأتي بعد ذلك مع تقييم التصميم التشغيلي الذي نتلقاه من الإجراءات اللاحقة. وبعد ذلك سوف تكون هناك نفس الفترة التشاورية وبعد ذلك سوف يكون هناك تقرير في نهاية ذلك، وبالفعل، الأمل منعقد على أن يكون ذلك بنهاية العام 2023.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: فشكرًا جزيلاً لكما، فيليميرا وأفري. لننتقل إلى الشريحة التالية. ولدينا سؤال حول بيانات التسجيل، ونظام الوصول/الإفصاح القياسي، وطبقًا للملحق سوف يكون لدى مجلس إدارة ICANN اعتبارات إضافية بالإضافة إلى المصلحة العامة الشاملة قبل تقرير ما إن كانت التوصيات ضمن المصلحة العامة أم لا، وقد كانت هناك إشارة هنا إلى التكاليف المحتملة بما أن التكلفة قد ترتفع إلى مستوى عالٍ بما يكفي لجعل مجلس إدارة

ICANN ينظر في الطريقة التي تؤثر بها تلك التكاليف على قدرة ICANN على مواصلة خدمة الرسالة والمصلحة العامة.

إذن، ما هو رأي مجلس الإدارة في البيان الذي يشير إلى أن نظام الوصول/الإفصاح القياسي لا يمكن تنفيذه بسبب التكلفة المحددة في تقييم التصميم التشغيلي؟

حسنًا. أجل، لهذا من الواضح أن منظمة دعم الأسماء العامة ما تزال تفكر، ونحن نتحدث إليهم في هذا، لكن على وجه الخصوص في هذه المسألة، بيكي، هل يمكنك ذكر التفاصيل؟

مارتن بوتزمان:

نعم، شكرًا لك، وأشكرك على السؤال. إن مجلس الإدارة لم يتخذ قرارًا فيما يخص ما إن كان نظام الوصول/الإفصاح القياسي يخدم المصلحة العامة الشاملة أم لا، كما أن تطبيق المصلحة العامة الشاملة في تقييم التصميم التشغيلي لم يتحسب التكاليف، لكن التكاليف جزء من الاعتبارات لأن المسألة تتطرق إلى السؤال عما -- هل سيخدم نظام الوصول/الإفصاح القياسي الغرض الذي أعد من أجله؟

بيكي بير:

وهنا، حيث لدينا تخوف من أن نظام الوصول/الإفصاح القياسي لن يؤدي بشكل أساسي إلى تغيير مشكلة الوصول، لأنه غير مصمم لتغيير مشكلة الوصول، ولا يمكنه ذلك حتى، لأننا نتحدث حول الامتثال للقانون -- فالسؤال إذن هو، هل يجب علينا -- السؤال هنا على سبيل المثال لا الحصر -- هل هذه مشاركة كافية في المصلحة العامة الشاملة من حيث نظام الاستيعاب المركزي الذي، الجدير بالمصروفات بالنظر إلى حقيقة أننا نعرف بأنه لا يجب على تخوف العديد من قطاعات المجتمع فيما يخص الوصول إلى البيانات نفسها؟

لقد -- ولقد شاركنا في حوار مع مجلس منظمة دعم الأسماء العامة والذي يعد حوارًا مثيرًا للغاية، وهو ينطوي بالفعل على عصف ذهني حول هذه المشكلات. ولقد سمعنا مناقشات حول البرامج التجريبية المحتملة أو بناء بعض الأجزاء ولكن ليس كل أجزاء النظام. وكما قلت لكم،

لم يتوصل مجلس الإدارة إلى قرار. بل بالأحرى -- فهو يستفيد من مشاركته مع مجلس منظمة دعم الأسماء العامة في هذه الجزئية الخاصة.

ونحن نحترم دقة بيانات التسجيل، ونريد تسليط الضوء على أن مجلس الإدارة ملتزم تمامًا بتعزيز ودعم العمل الجاري حاليًا فيما يخص دقة بيانات التسجيل. الحفاظ على بيانات تسجيل دقيقة وحديثة يعد جزءًا أساسيًا في مهمة ICANN ورسالتها. وهو في -- وهو داخل فيما أسميه إطار وحدود الاختصاص ولكن أيضًا في اللائحة الداخلية من خلال الملحقات أيضًا.

إن -- بسبب عدم قدرة ICANN على الوصول إلى مجموع بيانات التسجيل من أجل الفحص الاستباقي، فلم تتمكن من تقديم إحصائيات الدقة التي قامت بها حتى 2018، وهي قادرة على الوصول إلى البيانات ردًا على تقرير عدم الدقة، ولكن لتقرير وتحديد مؤشر أساسي يجب علينا فعليًا فهم طبيعة ما هو داخل في مستوى الدقة. هل هي تمنع الاتصال أو الأغراض الأخرى التي تهدف إلى الخدمة والعمل ومدى شيوع ذلك داخل مجلس الإدارة.

وقد ناقش مجلس الإدارة غياب المعلومات الأساسي التي تتسم بالموثوقية والقبول الواسع في جميع قطاعات المجتمع وقرر بأنه سوف يتابع بعض الأسئلة مع مجلس حماية البيانات الأوروبية من أجل فهم ما إن كان وكيف يمكن لـ ICANN الوصول إلى البيانات بشكل جماعي، وليس فقط ردًا على تحديد هوية فريد لبيانات قد تكون غير دقيقة.

بيد أننا نريد أيضًا أن نتأكد أننا نؤكد على أن الأطراف المتعاقدة لديها المسؤولية فيما يتعلق بدقة البيانات. فالأمر ليس إجرائيًا ببساطة. بل هي -- على المسجل التزام بتوفير بيانات دقيقة إلى الأطراف المتعاقدة، وعلى الأطراف المتعاقدة في -- المقابل التزامات فيما يخص تأكيد أن البيانات في ذلك الوقت، وعلى فترات بعد ذلك وأيضًا التحري والرد في -- عندما يتلقون تقارير وبلاغات عن معلومات غير دقيقة.

إذن يبدو أنه كانت هناك بعض أشكال الخلط والارتباك حول ماهية التزامات الأطراف المتعاقدة الموجودة، ونريد أن نتأكد من الوضوح التام بأن العقود المبرمة مع ICANN، وعلى وجه

الخصوص اتفاقية اعتماد أمناء السجلات تفرض فعليًا التزامات كبيرة على الأطراف المتعاقدة فيما يخص الدقة.

وبعد ذلك في النهاية، وكما قلت بأن منظمة ICANN سوف تطلب إرشادات من مجلس حماية البيانات الأوروبية فيما يخص الدقة -- الوصول بشكل أوسع لأغراض إنشاء أساس قاعدي للدقة. ونعرف أن هذه ليست هي الخطوة الوحيدة التي يجب علينا اتخاذها. بل يجب علينا التوصل إلى اتفاق مع الأطراف المتعاقدة في هذه المسائل، لكننا نشعر بالثقة في أن بوسعنا التعامل مع تلك المخاوف أيضًا.

وأخيرًا، فإننا نرحب بشدة بدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لطلبنا المقدم من أجل الحصول على إرشادات توجيهية إلى مجلس حماية البيانات الأوروبية. وسوف نحول جعل أسئلتنا دقيقة للغاية وتفصيلية جدًا مع توفير مجموعة متنوعة من السيناريوهات من أجل تعظيم فرصة الحصول على إرشادات قابلة للتنفيذ.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، بيكي، ونريد أن ننقل إلى الشريحة الأخيرة فما يزال لدينا ثلاثة أسئلة أخرى حول بيانات التسجيل، اتفاقيات حماية البيانات ودقة البيانات.

فاسمحوا لي أن أقرأها سريعًا وبعد ذلك أعطيكم الكلمة الأخيرة -- أعطي الكلمة الأخيرة إلى مجلس الإدارة من أجل تناولها بأكبر قدر ممكن في الدقائق المتبقية. ما هي حالة التفاوض بشأن اتفاقيات حماية البيانات بين ICANN والأطراف المتعاقدة؟

هل تستطيع ICANN الوصول إلى بيانات التسجيل بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR على أساس أن لديها مصلحة مشروعة في التحقق من دقة البيانات؟ هل سبق أن تلقت ICANN أو تخطط لتلقي مشورة قانونية حول هذا الموضوع؟ وأخيرًا، إذا كان لمجلس الإدارة أن يرفض التقرير النهائي للمرحلة الثانية من منظمة دعم الأسماء العامة، فما هي الخطوات التالية فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات التسجيل؟

إذن ربما تكونوا قد تناولتم بعض الجوانب، لكنني أحيل الكلمة إليكم، وهي لكم حتى النهاية. تفضل.

حسنًا. حسنًا، بالتأكيد لم -- نحن لم نقرر إلى الآن ما إن كنا سنقبل أم لا توصية نظام الوصول/الإفصاح القياسي لكن -- نحن نشارك مع منظمة دعم الأسماء العامة من أجل النظر في هذه المسألة. لكن يجب في نهاية المطاف أن نقرر قبول التوصية بشكل واضح فسوف نخوض عملية المشاورات المطلوبة بموجب اللائحة الداخلية.

مارتن بوتزمان:

أما فيما يخص اتفاقيات حماية البيانات، بيكي أو يوران؟ بيكي، هل ما زلت معنا--

فيما يخص اتفاقيات حماية البيانات، أعتقد أنه يتوجب علي الرجوع إلى المنظمة في ذلك. فحسب فهمي أنها ما تزال قيد العمل، ونأمل في تجديد الحوار والتوصل إلى نتيجة بعد اجتماع ICANN73. أما فيما يخص السؤال الخامس حول الوصول إلى بيانات التسجيل، كما ذكرت لكم، بمقدور ICANN التسجيل -- الوصول إلى بيانات التسجيل ردًا على شكوى بأن البيانات غير دقيقة أو لأسباب الامتثال الأخرى، لكن هذا على أساس كل حالة على حدة وبشكل فردي. وما نراه غير واضح هو هل يجيز قانون حماية البيانات العامة GDPR الوصول الجماعي الاستباقي ومعالجة ملايين السجلات التي تعاني من مشكلات هنا. ولقد طلبنا الحصول على نصيحة قانونية في هذا الشأن. أعتقد أنكم -- وقد كان هناك العديد من المشاركين في مناقشة الفريق القانوني للمرحلة 2 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، يفهمون بأن النصيحة التي سنحصل عليها على الأرجح ردًا على سؤال مثل هذا، وأنا لا أقول أن ICANN قد تلقت أو لم تتلق نصيحة قانونية -- لكن ما أقوله هو أنني أعتقد أننا جميعًا نعلم أن الإجابة هي "الأمر يتوقف على عدة عوامل وهو غير واضح".

بيكي بير:

وأنا أعني ذلك في أفضل الظروف الممكنة، وهذا هو السبب في شعوري بوجود الحصول على وضوح من مجلس حماية البيانات الأوروبية. نعم، -- أجل تفضل.

يوران ماربي:

عندما يتطرق الأمر إلى المشاركة فأعتقد، هل يمكنكم -- لأننا قد أجبنا على هذا السؤال من قبل وأنا أزداد فضولاً. ولصالح الحوار، لما هذه الاتفاقية بهذا الاهتمام الخاص بالنسبة للجنة GAC؟ وكما تعلمون أعتقد ربما لأننا أجبنا على السؤال عدة مرات. وقد أدركت للتو أننا ربما لم نجيب عليه بالطريق الصحيحة لأن السؤال يرتد. ومن ثم إن من الممكن لشخص ما أن يفسر السبب وراء أهمية هذا السؤال بالنسبة للجنة GAC، بحيث يمكنني تقديم إجابة أفضل؟ أعتذر، أعني لأنكم تعرفون الإجابة. فقد أجنب بنفس الطريقة في المرات الثلاث السابقة.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: أرى يد جيما من المفوضية الأوروبية، مع الاعتذار للمترجمين الفوريين فقد تجاوزنا الوقت المحدد بمعدل دقيقتين. أتمنى أن تتمكن من الانتهاء خلال الدقائق الثلاثة المتبقية أو نحو ذلك. جيما، تفضلي بالحديث.

جيما كاروليلو (المفوضية الأوروبية): منال، فهمت جيداً. لم أكن أقصد تناول السؤال المقدم من يوران في حقيقة الأمر. بل أردت الرد على مسألة نظام الوصول/الإفصاح القياسي، لكنني سأرد على أسئلة يوران بقدر ما يمكنني.

لكن ما تكن هناك مناقشات قد فاتتني، لكنني أعتقد أننا قد حظينا بذلك في الاجتماع التحضيري للجنة GAC مع مجلس الإدارة، فلم يكن واضحاً تماماً ما هي حالة المفاوضات الخاصة باتفاقية حماية البيانات. فيما إنه كان هناك إخفاق ما من جانبي في فهم الرد، ولكنني لا أعتقد أنني حصلت على رد واضح حول ماهية الحالة.

وما أهمية ذلك بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC؟ أعني في البداية، أعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لها كل الحق في طرح الأسئلة التي نرى أنها هامة لكن في السياق الذي نصفه، من بين المشكلات التي تم طرحها عدة مرات هي هل كان هناك نقص في الوضوح من حيث المسؤوليات والأدوار، أي الأدوار والمسئوليات فيما بين ICANN والأطراف المتعاقدة

فيما يخص التعامل مع المعلومات الشخصية في سياق WHOIS. وهذا هو السبب وراء أهمية هذا العنصر.

ومن ثم أعتقد أننا يمكن أن نستفيد -- عذرًا لتكرار الإجابة إذا كان هذا قد تم التعبير عنه بالفعل بألفاظ واضحة في الماضي -- لكن هذا هو السبب وراء أهميتها. وسوف أنتهز الفرصة بما أن المداخلة معي، وسوف أتوقف بعد ذلك لأن منال أوضحت بالفعل أننا متأخرون -- أعتقد أنني أردت الرد على النقطة التي طرحتها بيكي.

نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا من جانب المفوضية الأوروبية وICANN [يتعذر تمييز الصوت] الدقة. وقد قرأنا بدقة البيانات الذي صدر والذي أشرت إليه حاليًا، بيكي. لكن بالعودة إلى نظام الوصول/الإفصاح القياسي، فهو -- أعني أن هذا هو المكان الذي تنطوي عليه أفضل الآمال فيما يخص حل مشكلات الوصول إلى WHOIS. إذن بالنسبة لنا، من المقلق بالنسبة لنا حقًا أن نرى هذا الأمر لن يرى ضوء النهار أبدًا.

وهذا هو السبب في أننا نسأل عما إن كان هذا التقدير فيما يخص التكاليف أو الإطار الزمني، ونحن نسأل عن ذلك بشكل متكرر وربما نكون مزعجين قليلاً بطرح نفس الأسئلة دائماً لكن لأن هذا -- نريد أن يحقق هذا الأمر نجاحاً فعليًا. ونريد لذلك تحقيق النجاح لأن هذه هي الناحية التي وضع فيها المجتمع الكثير من الجهد وما يزال هذا هو الأمل الأكبر في التوصل إلى حل في هذه المرحلة.

ومن ثم فإننا نصر على التعلم قليلاً ربما في المناسبة التالية عن وجهات نظر مجلس الإدارة فيما يخص التنفيذ المحتمل لنظام الوصول/الإفصاح القياسي. شكرًا. عذرًا، منال.

منال، أنا بحاجة لدقيقة واحدة. في البداية، أنا أتفهم اهتمامك. عفواً، جيماً. الاتفاق بين منظمة ICANN والأطراف المتعاقدة عندما يتطرق الأمر إلى هذا فلن يزيد من احتمالية حصول ICANN على وصول إلى البيانات. ونحن بحاجة إلى إرشادات مجلس الإدارة حول حماية البيانات في هذا الصدد. وسوف يأتي التعاقد لاحقًا بعد الحصول على الإرشادات. ومن ثم أمل

يوران ماربي:

أن تقف المفوضية الأوروبية مرة أخرى بجانبنا وتساعدنا في هذا الأمر فهذا هو دورهم، حسبما طلبات الهيئة البلجيكية لحماية البيانات القيام بذلك.

الأمر الآخر الذي أريد توضيحه هو أن ICANN من حيث المؤسسة والمجتمع وكل من فيها قد نهضوا لثلاث مرات وطلبوا إعطاء ICANN إمكانية أن تكون مسؤولة قانونًا عن الإفصاح عن البيانات. وإلى الآن لم يحدث ذلك. فهذا هو الحل. ولطرح ذلك على مجتمع ICANN من أجل التوصل إلى حل يمثل في حقيقة الأمر مشكلة إذا ما فكرتم فيه. وإذا ما رأيتم أنه يمثل مشكلة فقد تم توجيهه من خلال قانون حماية البيانات العامة GDPR.

فكل العمل الذي قمنا به، في المواصفة المؤقتة والمرحلة الأولى والمرحلة الثانية كل ذلك متعلق بشكل مباشر بقانون سنه الاتحاد الأوروبي من خلال -- المقترح المقدم من الإدارة العامة لشبكات الاتصال والمحتوى والتكنولوجيا DG CONNECT. وأعتقد أن -- هل يمكنكم التركيز فقط على المشكلات والتعرف فعليًا على المكان الذي يمكننا اللجوء إليه لحلها؟ وأعتقد أن هذا من شأنه الرجوع بالفائدة علينا جميعًا. ونحن الآن نعاني من الكثير من المشكلات. ونحن بحاجة إلى المزيد من الإرشادات من مجلس حماية البيانات لكي نتمكن من المضي قدمًا أكثر من ذلك، ولكي تكون لنا القدرة على القيام بما تريد ICANN القيام به.

وتريد ICANN في نهاية المطاف أن تكون داعمة للمعلومات، ومن ثم أطلب منكم التكرم من خلال الإدارة العامة لشبكات الاتصال والمحتوى والتكنولوجيا DG CONNECT، هلا تكرمتم بدعم مقترحنا التمهيدي في توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 من أجل جعل منظمة ICANN مسؤولة عن الإفصاح عن البيانات. أود للغاية [أحب] الإجابة عن ذلك السؤال. شكرًا.

جيما كاروليلو (المفوضية الأوروبية): هل يمكنني الرد؟ لقد بات هذا -- لقد أصبح صعبًا. ولا أريد تجاوز السؤال.

لديك 30 ثانية.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية:

جيما كاروليلو (المفوضية الأوروبية): لدي ثلاثة أمور. أولاً، من الرائع أن ICANN تسعى للحصول على النصيحة من مجلس حماية البيانات. فنحن هيئة مستقلة، المفوضة مستقلة عن مجلس حماية البيانات. إذن بشكل أو بآخر يمكننا تسهيل النقاش، لكننا بالطبع نحن -- مجلس حماية البيانات لا يخضع بأي حال من الأحوال للتأثير من المفوضية الأوروبية.

ثانياً، أنا أفهم بأن حالة التفاوض متوقعة بانتظار الحصول على مزيد من الإرشادات من مجلس حماية البيانات. أخيراً، ربما أكون فهمت بأن المفاوضات لا يحدث فيها تقدم بانتظار الحصول على نصيحة.

أخيراً وليس آخراً، لا يمكننا أن نجعل أي شخص هو المتحكم بموجب القانون. وأعتقد أن هذا الأمر تم إقراره عدة مرات من جانب ICANN أيضاً. ومن ثم فإنني أعتذر، أعني ليست هذه هي الطريقة التي نناقش بها المقترحات التشريعية لكن في رد مختصر بالنظر إلى السياق والتوقيت، فالإجابة هي لا، هذا الأمر غير ممكن. لكن مرة أخرى، منال، سأتوقف عند هذه النقطة. أعتقد أنه يمكننا تناول هذا الأمر مرة أخرى.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً. شكراً جزيلاً لك، جيما، وشكراً لكل من يوران وبيكي ومارتن وآفري وجميع أعضاء مجلس الإدارة وجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على النقاش التفاعلي، وأعتذر بشدة للمترجمين الفوريين. إذن هناك الكثير من الأشياء التي يمكن متابعتها من خلال مجموعة التفاعل بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية ومن خلالك أنت يوران ومارتن بالطبع.

أما بالنسبة لزملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، سوف نجتمع هنا مرة أخرى في تمام الساعة 12:30 بتوقيت سياتل، 16:30 بالتوقيت العالمي المنسق. شكراً جزيلاً للجميع. أعتذر عن سوء إدارة الوقت.

شكراً لك، منال. شكراً للجنة GAC وشكراً للجميع.

مارتن بوتزمان:

أتمنى لكم يوماً سعيداً.

إلى اللقاء. شكراً.

أفري دوريا:

[نهاية النص المدون]